

عرقلة دعم صواريخ «القبة الحديدية»  
تفجر جدلا في إسرائيل حول مستقبل  
العلاقات مع الولايات المتحدة!



صفحة (٢)

دراسة إسرائيلية جديدة: «اتفاقيات  
أبراهام» أثبتت أنها «حدث مغير  
لقواعد اللعبة» لكنها لم تعزز دمع إيران!



صفحة (٣)

# الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢١/٩/٢٨ الموافق ٢١ صفر ١٤٤٣هـ العدد ٥٠٩ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي  
المنتهد

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

## كلمة في البداية

### حكومة جديدة.. سياسة قديمة!

بقلم: أنطوان شلحت

لا ندلي بأي جديد لدى القول إن الحكومة الإسرائيلية الجديدة، حكومة بينيت- لبيد، تبدو بعد مرور مئة يوم على إقامتها في حالة استقرار نسبية جيدة، ومن المتوقع أن تواصل القيام بمهامها في ظل ذلك، إلى حين ظهور أزمات قوية من شأنها أن تهدد هذا الاستقرار وقد تؤدي إلى انقراض عقدها.

وفي مناسبة مرور الأيام المئة الأولى صدرت تصريحات عن كل من رأسي الحكومة نفتالي بينيت وياكير لبيد، وفيما ركز الأول بالأساس على التغيير الذي تقود لواءه الحكومة في كل ما يتعلق بمواجهة أزمة جائحة كورونا، والمفاصل الرئيسية للسياسة الخارجية المرتبطة بالعلاقات مع الولايات المتحدة والعالم ودول الإقليم بما في ذلك إيران، تكلم الثاني حصرياً حول السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة واصفاً إياها بأنها مختلفة عن سياسة الحكومات السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو من ناحية كونها لا تستند فقط إلى المصالح الاقتصادية والأمنية إنما أيضاً إلى «قيم مشتركة».

وقد وردت أقوال لبيد هذه في سياق مقال ظهر في صحيفة «هآرتس» (٢٠٢١/٩/١٩) تحت عنوان «الأيام المئة الأولى من سياسة خارجية مختلفة»، ويثير انطباعاً عاماً أخذاً بالتعزز بأن سياسة الحكومة الجديدة حيال القضية الفلسطينية هي نفس السياسة القديمة للحكومات السابقة، والتي هناك شبه إجماع داخل إسرائيل على أن من بات يحددها هو اليمين وأن «معسكر الوسط - اليسار» يسير منقاداً وراءه بإرادته، وهذا ما أشارت إليه دراسة جديدة صادرة عن «مولد - المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» قمتا بترجمتها ونشرها في مركز «مدار» ضمن العدد ٧٣ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»، وأكدت كذلك أن هذا الواقع صار إلى رسوخ من جراء تحولين شهدتهما المؤسسة السياسية في إسرائيل في الأعوام العشرين الأخيرة: من جهة، تبني «معسكر الوسط- اليسار» رؤى اليمين ولا سيما حيال ما تسمى بعملية السلام، ومن جهة أخرى، صعود اليمين الشعبي النيو ليبرالي الذي يسعى للهيمنة على جميع مؤسسات الدولة.

وينعكس هذا الأمر في ما كتبه لبيد ضمن المقال المذكور في محييين: الأول، بذل «كل شيء» بما في ذلك مواجهات علنية مع أصدقائنا - كي نكشف الطبيعة الحقيقية للنظام الإيراني ومشاريعه للحصول على سلاح نووي؛ الثاني، عدم التردد في «شن عملية ضد قطاع غزة إذا ما واصلت تحركه حماس إطلاق الصواريخ على مواطنينا»؛ من شأن مقال لبيد هذا أن يعيدنا إلى هويته السياسية وهو حزبه «يوجد مستقبل». وأول ما يتبادر إلى الذهن أن من يروج تحمة اليسار حيال حزب لبيد هو بنيامين نتنياهو، في حين أن الأول لا يدع مناسبة إلا ويرد فيها هذه التهمة، ويؤكد أنه وسطي. وفي إحدى هذه المناسبات - في نهاية العام ٢٠٢٠ - شرح لبيد أن الوسط الذي يقصد تأطير نفسه ضمنه، مغاير كلياً لليمين الذي قال عنه إنه يتبنى قيماً قومية، وللييسار الذي وصفه بأنه يتبنى قيماً تقدمية وليبرالية، ويراه فإن ليبرالية اليسار في الممارسة الإسرائيلية استحالحت إلى جزء من ديانة حقوق الإنسان الكونية ما أدى إلى تركه الساحة الصهيونية وإلى قيامه بأفعال تناقض فكرة الدولة اليهودية، وهو يحاول إنتاج نفسه كحزب وسط بالرغم من أن أفكاره السياسية والاقتصادية يمينية.

وأشرنا مراراً وتكراراً إلى أن الأساس الأيديولوجي لحزب «يوجد مستقبل» يشي بأنه انطلق من داخل الإجماع الصهيوني اليهودي حول هوية الدولة، والتي لا ينبغي براهيه أن تكون يهودية في هويتها وتوجهاتها الثقافية فحسب، بل أيضاً عليها أن تكون ذات أغلبية يهودية ودولة قومية للشعب اليهودي في أي مكان. وتظهر يمينية الحزب في الجانب السياسي من برنامجه، حيث جاء: لا يوافق الحزب على الاتهامات الذاتية التي يطلقها جزء من الجمهور الإسرائيلي في مسألة السلام، فنحن نعتقد أن الفلسطينيين رفضوا مرة في إثر مرة يد إسرائيل الممدودة إلى السلام، ويقترح الحزب تبني «حل الدولتين» ولكن ليس بدافع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين القومية، بل لغاية الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، ويعتبر المستوطنين اللاجئيين حقيقيين، حيث يشير البرنامج إلى أن «السلام هو الحل المعقول الوحيد للتهديد الديمغرافي وأفكار مثل دولة كل مواطنها ودولة ثنائية القومية». أما بالنسبة لشكل الحل النهائي الذي يقترحه، فيتمثل في «حل الدولتين» من دون العودة إلى خطوط ٥ حزيران ١٩٦٧، وعبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة، والبقاء على القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وحل مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية فقط، وتمتلك إسرائيل الحق في محاربة «الإرهاب» حتى داخل الدولة الفلسطينية التي ستقام، ويوضح برنامج الحزب السياسي أنه لا يقدم تصوراً مختلفاً منذ تأسيسه، عما طرحه نتنياهو في «خطاب بار إيلان»، غير أن الأخير يريد من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية بينما يريد لبيد انتزاع ذلك على أرض الواقع.

إن كل ما تقدم ينطبق على سياسة الحكومة الجديدة الخارجية، فما الذي في جعلتها على صعيد السياسة الداخلية؟ سوف يحتاج الأمر إلى وقفة لاحقة.



بينيت: فاتورة باهظة على طاولة اليمين الاستيطاني.

## مائة يوم على حكومة بينيت- لبيد.. ثبات مرحلي وحزب «يمينا» أمام مستقبل ضبابي!

كتب برهوم جرابيسي:

على الأرض. فقد كرر في الأسابيع الأخيرة مواقفه الرافضة لأي مفاوضات سياسية مع القيادة الفلسطينية، ورفضه قيام أي كيان فلسطيني في ما يسميها «أرض إسرائيل» (فلسطين التاريخية)، وأن كل ما لديه ليقرضه هو «السلام الاقتصادي»، وتحسين ظروف معيشة الفلسطينيين في المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧. وعلى الأرض، فإنه قبل أن يتم شهوراً واحداً على رئاسته للحكومة، صارع على تحويل يوزة استيطانية حديثة، جاثمة على جبل أبو صبيح، إلى مستوطنة دائمة، وأمر بعدم إلغاءها، بتعاون مع باقي شركائه، فعليا أو صمنا بغض الطرف، وهذا كان بمثابة «امتحان» له أمام معسكر اليمين الاستيطاني، وأحزاب المعارضة فيه.

وبعد ذلك بايام، صادق مع شريكه بيني غانتس، وزير الدفاع، على بناء ٢٢٠٠ بيت استيطاني، في أنحاء مختلفة من الضفة، بما فيها مستوطنات تقع شرقي جدار الاحتلال. وفي البداية كان القرار يوازيه قرار بناء ألف بيت فلسطيني في مناطق (ج)، وفي غالبيتها ترخيص لبيوت قامة، ولكن الشق الثاني للقرار، بمعنى بناء ألف بيت فلسطيني، تلاشى وحسب ولم يعد ملموساً.

يضاف إلى هذا، وحسب تقارير من أوساط دينية استيطانية، فإن قوات الاحتلال باتت في الأشهر الأخيرة تفض الطرف عن مستوطنين يقتحمون المسجد الأقصى يوميا، حينما يؤدون صلوات يهودية، بما يناقض اتهامات الوضع القائم. وبموازاة ذلك، تم الشروع بفرض مشاريع بنوية في الحرم الإبراهيمي في الخليل.

ومن جهة بينيت فهذه بداية، تمت خلال الأيام المئة الأولى للحكومة، وستبنيها قرارات وإجراءات تصب في ذات الاتجاه. بموازاة ذلك، وكما حاول بينيت وشريكه السياسية العلمانية أييلت شاكيد، فإنه يحاول دائما جذب جمهور علماني يميني، رغم أن قاعدته الانتخابية الأساس هي التيار الديني الصهيوني، وهذا ما أظهرته مجددا نتائج الانتخابات في مستوطنات الضفة، خاصة في مستوطنات التيار الديني الصهيوني، وهو ما عرضه تقرير مركز «مدار» الصادر في شهر حزيران الماضي عن نمطية التصويت في المستوطنات.

### تحد جدي أمام «يمينا»

التحدي الجدي أمام «يمينا» ليس فقط أمام جمهور اليمين الاستيطاني، بل أمام الجمهور العام، الذي يراقب نهجه في عدة اتجاهات:

أولا، هل سيحترم اتفاق التناوب مع شركائه، ومع حزب «يوجد مستقبل»، وينقل رئاسة الحكومة يوم ٢٣ آب ٢٠٢٣ في حال صمدت الحكومة، ولم يكن «يمينا» هو السبب في حلها.

ثانيا، هل سيمنح رئيس الحكومة التالي يائير لبيد الهدوء السياسي الذي يمنحه هذا الأخير لبينيث حتى الآن.

هذه أسئلة لها أهميتها على ضوء نهج بنيامين نتنياهو بعيد تشكيل حكومته الأخيرة، برئاسة تناوبية مع بيني غانتس، زعيم حزب «أزرق أبيض»، بمعنى أنه ستكون على بينيت مهمة إثبات احترامه للاتفاقيات التي أوصلته للحكم، بشكل كسر كل المعادلات السياسية القائمة على مر السنين، بأن رئيس حزب صغير يتولى رئاسة الحكومة.

في نهاية الأسبوع الماضي دعا الوجه الصحافي الأبرز في اليمين الاستيطاني، عيبت سيجل، في مقابلة مع «القناة السابعة»، وسيلة الإعلام الأقوى لليمين الاستيطاني، وخاصة التيار الديني الصهيوني، بينيت إلى حل الحكومة قبل أن تتم عامين من الآن وأن لا يسمح بتسليم الحكومة ليائير لبيد، وادعى سيجل أن بيني غانتس هو أيضا ليس معنيا بأن يتولى لبيد رئاسة الحكومة، لأنه يناهضه على نفس قطاع الأصوات، والتقدير تشير إلى أنه كلما تقدم عمر الحكومة، وطال جلوس كتل اليمين الاستيطاني الأخرى في المعارضة، وأولها الليكود، فإن الماكنة الإعلامية لليمين الاستيطاني ستزيد من ضغوطها على بينيت ليحل الحكومة ويتجه إلى انتخابات برلمانية جديدة.

جزء من جمهور المحافظين، لم يعترض على المشاركة في حكومة برئاسة بنيامين نتنياهو، ومنع فرصة للأخير كي ينجح في تشكيل الحكومة، بعد التكليف الذي حصل عليه عقب الانتخابات الأخيرة، في آذار ٢٠٢١.

ويضا خلافا لموقف كتلة «الصهيونية الدينية» التي مرتكزها ومعظم أصواتها من التيار الديني الصهيوني، فإن «يمينا» لم يعترض على أن تتركز حكومة نتنياهو على دعم «القائمة العربية الموحدة»، الذراع البرلماني للحركة الإسلامية - الجناح الجنوبي، وبعد أن فشل نتنياهو بررت كتلة «يمينا» لنفسها الانسلاخ عن التحالف الفوري لحزب الليكود، واتجه رئيسها لتشكيل حكومة بديلة برئاسة تناوبية، يكون هو الأول في رئاسة الحكومة، ولكن بشراكة تضم ما يسمى في القاموس السياسي الإسرائيلي «يسار صهيوني»، وأيضا كتلة عربية، كان نتنياهو بنفسه هو من فتح الأبواب لها. إلا أنه ليس واضحا إلى أي مدى ستنتج هذه المبررات التي يطرحها نفتالي بينيت وحزبه «يمينا»، أمام قاعدتهما الانتخابية في أول انتخابات برلمانية مقبلة، لأن الحديث عن قاعدة انتخابية هي من صلب اليمين الاستيطاني المتطرف.

وإن صخ التعبير فإن حزب «يمينا» حاليا، هو حزب «هجين»، مز بعدة تقلبات في شكل خوضه الانتخابات في السنوات الأخيرة. فقد دخل بينيت إلى الحلبة البرلمانية في العام ٢٠١٣، كرئيس لحزب المفدال الديني الصهيوني التاريخي، الذي استبدل اسمه إلى حزب «البيت اليهودي - المفدال»، وشكل تحالفا صمد في انتخابات العام ٢٠١٣ و٢٠١٥، حتى بادر للانشقاق عنه في نهاية العام ٢٠١٨، وشكل حزب «اليمين الجديد» ثم استبدل اسمه لاحقا إلى «يمينا». وخاض الحزب الانتخابات بقائمة مستقلة في انتخابات نيسان ٢٠١٩، ولما عد أصوات نسبة الحسم، ولكنه لم يجتزها، لكن بعد ٥ أشهر كانت جولة انتخابات جديدة، فأعاد تشكيل التحالف تحت اسم «يمينا»، وعاد إلى الكنيست على رأس التحالف، الذي خاض الانتخابات مجددا في آذار ٢٠٢٠ ثم انشق التحالف مجددا قبل انتخابات آذار ٢٠٢١. وعلى الرغم من الانشقاق، وتشكيل حكومة أنهت رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة، بعد ١٢ عاما متواصلا، إلا أن «يمينا» وحتى الآن، لم يقطع كل الخيوط مع شركائه السابقين، ودلالة على ذلك، فإن بينيت يرفض سن قوانين تستهدف شخص نتنياهو لمنعه من تولي رئاسة الحكومة مجددا، بسبب قضايا الفساد التي يواجهها في المحاكم، وبسبب كثرة السنوات التي جلس فيها على كرسي رئاسة الحكومة، غير أن «يمينا» سيواجه في كل انتخابات مقبلة مسألة أنه السبب في عدم تشكيل حكومة يمين استيطاني أخرى برئاسة نتنياهو، أو أنه مذهب الأحراب اليسار» لتشكيل حكومة جديدة. وهنا سيكون رد بينيت بأنه منح الفرصة كاملة لنتنياهو، إلا أن الأخير فشل، أو أن من أفضله كان حزب الصهيونية الدينية، وكذا حزب «أمل جديد»، برئاسة ساعر. وعلى هذا ستدور المعركة الانتخابية في قواعده اليمين الاستيطاني.

لكن المشكلة الأكبر التي تواجه «يمينا» هي أنه منذ ظهوره على الساحة، شهد تقلبات كبيرة في قوته الانتخابية، من هبوط وصعود، وكذا أيضا في استطلاعات الرأي التي كانت تسبق كل واحدة من الانتخابات البرلمانية، فعلى سبيل المثال، افتتح «يمينا» حملته الانتخابية قبل آذار ٢٠٢١، وهو يحصل على ما بين ١٢ إلى ١٤ مقعدا في تلك الاستطلاعات، ولكن حتى أيام قليلة قبل الانتخابات كان معدل قوته حوالي ١٠ مقاعد، وفي نهاية المطاف حصل على ٧ مقاعد، انشق أحد النواب عنه لاحقا، وهذا المشهد، يدل على أن حزب «يمينا» لا يملك قاعدة شعبية ثابتة، وكل الاحتمالات أمامه واردة. ولهذا فإنه يسعى إلى تثبيت قوته من خلال رئاسته للحكومة، وتوليه حقيبة الداخلية، وأيضا حقيبة الشؤون الدينية، المهمة للتيار الديني الصهيوني وكل الأحزاب الدينية، وقادرة على توجيه ميزانيات للجهات الدينية المعني بها.

الركيزة الأبرز في مسعى نفتالي بينيت ليعزز قاعدته الانتخابية، وحتى توسيعها، هي إبراز مواقفه اليمينية الاستيطانية، وتطبيقها

مرز في الأسبوع الماضي مئة يوم على الحكومة الإسرائيلية ذات الرئاسة التناوبية بين نفتالي بينيت وياكير لبيد، ولا يوجد ما يمكن الإشارة إليه كإنجاز لهذه الحكومة، سوى أنها كسرت الرهان على سقوطها خلال بضعة أسابيع قليلة، وتبث إشارات ثبات لفترة أطول، وفق الوضع القائم حاليا؛ خاصة بعد أن مرزت في الكنيست مشروع الموازنة بالقراءة الأولى بسهولة، ما قد يدل ربما على سهولة تمرير الميزانية في موعدها، في مطلع تشرين الثاني. في المقابل فإن حزب «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت، الذي سجل سابقة بتوليه رئاسة الحكومة رغم صغر كتلته في الكنيست، يتربح مستقبلا، بعد أن مذ يده لشرخ معسكر اليمين الاستيطاني، برغم أنه يواصل تطبيق سياساته.

وعند حصول الحكومة على الثقة في الكنيست بأغلبية هشة، يوم ١٢ حزيران الماضي، راهن حزب الليكود، وزعيمه بنيامين نتنياهو، على أن عمر هذه الحكومة قد يمتد ثلاثة أسابيع، أو أكثر بتقيل، معتمدا على ما كان يبدو تناقضات جديدة بين أطراف الحكومة الاساسيين، التي ستقود لصراعات داخلية، مثلما فعل نتنياهو بنفسه، مع حكومته الأخيرة، بشراكة مع كتلة «أزرق أبيض» برئاسة بيني غانتس، إذ انقلب نتنياهو على الاتفاقيات بعد أقل من شهر على تشكيل الحكومة إياها. إلا أن الحكومة الحالية التي تجمع كتلا صغيرة، تعرف أنها على متن سفينة صغيرة، وكل خلل فيها قد يتسبب بضرر لها، على الصعيد الحزبي الانتخابي، لذا فإن المصلحة هو التماسك، في هذه المرحلة، رغم أن الأجندة السياسية الطاغية على الحكومة، هي أجندة اليمين الاستيطاني، دون أن يطلق صوت معارض لتصريحات رئيس الحكومة نفتالي بينيت، الذي أكد مرارا على ذات السياسات التي طبقتها حكومات بنيامين نتنياهو، تجاه القضية الفلسطينية؛ لا مفاوضات مع القيادة الفلسطينية، ولا انسحابات، ولا دولة، بل فقط «سلام اقتصادي».

وكما يظهر فهذا ليس فقط نهج بينيت في الحكومة، فمعه كاتلتا اليمين الاستيطاني الأخرين: «أمل جديد» برئاسة جديعون ساعر، وإسرائيل بيتنا» برئاسة أفيدور ليرمان، بل أيضا معه يائير لبيد، زعيم الحزب الأكبر في الائتلاف، «يوجد مستقبل»، والشريك لاحقا في رئاسة الحكومة، إذ أعلن في الأيام الأخيرة عن برنامج «سلام اقتصادي» تجاه قطاع غزة؛ «تسهيلات اقتصادية مقابل الهدوء»، وهذا أيضا نهج كتلة «أزرق أبيض»، برئاسة بيني غانتس، التي شاركت بنيامين نتنياهو في حكومته الأخيرة، وفي ذات السياسات، ولم تعترض عليها أيضا في الحكومة الحالية. أما الكتل الأخرى، التي كانت تلوح بسياسات أخرى، فإنها تلتزم الصمت ولم تعترض، مثل حزب العمل بقيادته الجديدة التي أعلنت أنها ستغير نهج الحزب في المجال السياسي لكنها أبقت عليه، وكتلتي ميرتس والقائمة العربية الموحدة.

والأيام المئة الأولى للحكومة كان نصفها في ظل الدورة الصيفية للكنيست، ونصفها الآخر في ظل العطلة الصيفية، التي ستستمر حتى الأسبوع الأول من تشرين الأول المقبل، لتبدأ الدورة الشتوية وتستمر حتى الأسبوع الأول من شهر نيسان، وهي ستة أشهر ستكون الامتحان الجدي الأول لمدى ثبات هذه الحكومة وصمودها أمام التحديات التي ستواجهها برلمانيا. والمساهمة الأكبر لثبات الحكومة هي مدى قناعة كل واحدة من الكتل الثماني التي تشكل الائتلاف وبكل نواياها، أن مصلحتها تقتضي استمرار عمل هذه الحكومة، والمساهمة الأخرى هي مدى اهتمام المجموع بأن يلبى متطلبات الأحزاب الشريكة ولو جزئيا، لإقناعها بالبقاء في الحكومة.

### «يمينا» يتربح مستقبلا ضبابيا

بخلاف باقي أحزاب وكتل الائتلاف الحاكم، فإن حزب «يمينا» الذي مرتكز قاعدته الانتخابية هو جمهور التيار الديني الصهيوني، ومعهم

# عن كتاب آري شفيط الجديد حول «البيت/ المملكة/ الهيكل الثالث»: هوية إسرائيل مُهدّدة بسبب التمردات الداخلية!

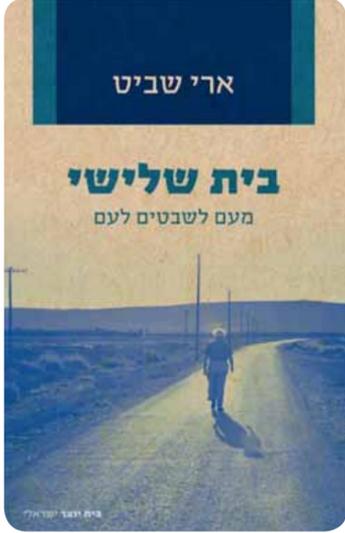
**كُتبت هنيذة غانم:**

اسم الكتاب: «بيت ثالث؛ من شعب إلى قبائل إلى شعب»
اسم المؤلف: آري شفيط
دار النشر: مشكال (يديעות سفاريم)
تاريخ الإصدار: أيار ٢٠٢١
عدد الصفحات: ٢٢٠

يُحيل مصطلح «البيت Bayet» في العبرية إلى مجموعة من المعاني الدينية واليومية والتاريخية المختلفة الخاضعة والجمعية على الصعيد اليومي، وفي اللغة الدنيوية (علمانية) يُحيل إلى المبنى السكني الذي يسكنه البشر، وهو بالتالي يستلطن في ثناياه العلاقة الحميمة مع المكان ويُحيل إلى الحماية والأمن والدفء، لكنه في سياق التاريخ المتخيل للجماعة اليهودية، يُحيل إلى المملكة، وحين يكون مقرونا بالأخيرة، فهو يمزج تصريحاً سياسياً أيديولوجياً أن إسرائيل الحالية- وفي خط التطور «اليهودي» هي «المملكة الثالثة» التي قامت بعد أن تدمرت المملكة الثانية، وإذا ما أخذنا المعنى إلى الديني والمقدس، فإن البيت يُحيل إلى بيت الله «الهيكل»، وإن كان البيت الثالث هو «الهيكل الثالث» فهو الذي يتأرجح حالياً بين الثيولوجيا الخلاصية وبين المشاريع السياسية التي بدأت ضيقة وهامشية وتحولت مؤخرًا إلى هوامش واسعة ورجية تعمل بمثابة وِجد من أجل أن تُنزل السماوي إلى الأرض وتتخذ من الخلاصى مشروعها السياسي الذي يعد بدوره الصراع عبر موضعتها في قاع الصراع الديني.

البيت الذي يأتي في عنوان كتاب شفيط بمعانيه المُرَبَّبة هو مرآة الصهيونية في أظوارها التاريخية؛ مشروع «بيت قومي» لتجميع الشتات وحل المسألة اليهودية؛ ثم «مملكة» بمفهوم العصور القديمة والوسطى والتي تنطوي على عوامل قوّة واحتلال واستعمار وسيطرة على أراض خارج حدودها، وأخيراً- وبفعل تفاعل القومي والقوّة والاساطير المؤسّسة- يحمل «البيت» معناه المقدس «الهيكل الثالث»، هذا الهيكل الذي لم يزل في طور التحقيقّ، ويهدد بقبح اليوتوبيا التي هجس بها هرتزل بإقامة الدولة الحديثة العلمانية اليهودية إلى ديستوبيا لدولة دينية متزوّجة مكمومة بالبدع والهرطقات، كما خط صورها هذه أحد أخطأ مؤسسي الدولة اليهودية الكاتب يشاي سريد، ابن يوسي سريد، في روايته «الثالث»، والتي تستصدر قريباً عن مركز مدار (بترجمة هشام نفاع)، والتي تسرد قصة مستقبلية تتمثل في انهيار إسرائيل العلمانية عبر عدم ديمارة تل أبيب بحرب نووية

# الاسرائيلي المنتهز



جسر الفجوات بين القبائل والمعسكرات المختلفة التي تُهدّد صراعاتها مستقبل إسرائيل ووجودها أكثر من التهديدات الخارجية، بحسب شفيط. وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى كتابات ميخا غودمان وعلى وجه الخصوص كتابه «عودة بلا إجابة» والذي صدر عن دار زورما عام ٢٠١٩، ويُحيل العنوان إلى تساؤلات في الدين لا إجابات لها، في إشارة إلى إمكانية أن يدمج الإنسان بين الدين والتساؤل وعدم اليقين الذي يبدو للوهلة الأولى مناقضاً لمبدأ الإيمان الأساس. كتاب غودمان هو محاولة لجسر الفجوة ما بين المتدينين والعلمانيين- الملحدين التي تشكل إحدى أكثر الفجوات عمقا اليوم، وهو ما يفعله أيضا في محاضراته وكتبه الأخرى كما «مصيدة ١٩٦٧» حيث يحاول الجمع بين الهويات والمواقف اليهودية المتناقضة والتأليف بينها عبر نزع التناقض عنها حتى لو أن الأمر يبدو مضطعاً وجبرياً إلى أبعد الحدود. تُقابل هذه النزعة التوفيقية المدفوعة بشعور بالقلق والخطر نزعة كتابية أخرى سوداوية ترى أن إسرائيل لن تتمكن من الخروج من صراعاتها الداخلية، وأن هذه الصراعات ستسبب بإسرائيل إلى نهايتها، كما في رواية «الثالث» ليشاي سريد.

طبعا إلى صراعات القبائل اليهودية التي أسهمت بحسب السردية اليهودية السائدة في انهيار المملكة الثانية وخراب الهيكل الثاني، غير أن ما يُشير إليه شفيط هو أن نجاح «المملكة الثالثة» إجباري لأنه لن يكون هناك «مملكة رابعة»، أي لن تكون فرصة أخرى جديدة.

**إعادة بناء الدولانية**
التزمزد على الدولانية المؤسّسة أذى فعليا إلى قتل الأب الرمزي وترك القبائل الإسرائيلية يتيمة، لكن قتل الأب هذا الذي ملته قيادات إسرائيل من بن غوريون لبيغن وصولاً إلى رابين لم يؤدّ إلى انهيار الدولة، وما زال بالإمكان كما يكتب شفيط استعادة «التضامن»، لذلك، وكى لا تنهار إسرائيل، وحتى يتم إعادة تشكيل جماعة واحدة من القبائل المتخاصمة، يُقترح أن تتم إعادة بناء «مملختيوت- دولانية» جديدة تُشكّل أساساً للوحدة: «دولانية» تعتمد على أربعة مبادئ يرى أنها ستشكّل نقطة لقاء للجميع: «إسرائيل هي البيت القومي للشعب اليهودي، إسرائيل هي ديمقراطية متنورة، يتساوى فيها كل مواطنيها ومواطناتها». لذلك على إسرائيل أن تكون دولة يهودية، ديمقراطية، آمنة، عادلة، مزدهرة ومتطورة؛ أي عليها أن تكون دولة نموذجية. لكن كيف يُمكن تحقيق هذه الرؤية اليوتوبية في ظل واقع متشظّ وبين «قبائل» متناحرة ومتمزّدة ومتناقضة؟ يُقترح شفيط فعليا أن ينبج ذلك في دمج التناقضات، لكن دون أن يُفسر كيف؛ ويرى أن إسرائيل القرن ال ٢١ ستكون دولة تدمج بين الشرق والغرب؛ أي بين قيم الحداثة والتطور والليبرالية والديمقراطية الغربية من جهة، وبين قيم العائلة والتقاليد والدفء والتضامن الشرقية من جهة أخرى. ويضيف أن الإسرائيلية الجديدة ستدمج بين المحافظة والتقاليد وبين قيم الحداثة؛ بين حقوق الفرد وقيم العائلة وتحترم الجماعة والعائلة. باختصار، وكما يكتب شفيط، فإن الإسرائيلية الجديدة ستدمج بين هذا وذلك وستكون هذا وهذا أيضاً، بمعنى أنها ستأخذ من «القبائل» كلها قيما ورؤى وتصوّرات وتدمجها في قالب جديد يتجاوز التناقضات والثنائيات التي ميزت «مملختيوت المؤسسة البنغوربونية».

**قلق من المستقبل**

تكشف الكتابات المختلفة في إسرائيل عن قلق شديد يسيطر على كثير من الكُتاب والمثقفين على مستقبل إسرائيل. هذا القلق تصاعد بشكل كبير خلال عقد حكم بنيامين نتنياهو الذي جيز الصراعات الداخلية وجلّسها إلى أدوات من أجل تعزيز حكمه. في وجه مشاعر القلق هذه، ظهرت محاولات تسعى إلى الدمج بين التناقضات ومن أجل

الدولانية في المركز الاعتقاد بالدولة «كجسم سياسي قانوني مختلف عن المجتمع والقومية». ويتقبس شفيط عن شاي بيرون أن الدولانية كانت تهدف إلى القفز عن ٢٠٠٠ عام من المنفى، ولإيضاح أن دولة إسرائيل هي المُكَمَّلة لإسرائيل التوراتية.

**عن المملختيوت- الدولانية، المؤسسة والتمرد عليها**
تتمحور أدعاء شفيط على أن تحقّق «المعجزة» الاسرائيلية وتمكّنها من التحول إلى دولة حديثة و«ديمقراطية»، جاء بفضل سياسة «المملختيوت- الدولانية» التي وضع أسسها بن غوريون، لكن هذا النجاح كان له أيضاً ثمنه الكبير الذي ارتبط بعمليات القمع والتهميش والإخضاع التي طالت المجموعات المختلفة، والتي كانت هاشمية أو ملخعة للتيار المركزي الذي قاد المشروع الصهيوني أولاً وسياسة المملختيوت- الدولانية ثانياً، والتي كما لا يخفى على أحد قادتها جماعات الصهيونية الأشكنازية المحسوبة على تيار ميبي أساسا وباقي التيارات الاشتراكية الأشكنازية، وهذه المجموعات التي تم قمعها وقمع ثقافتها بدأت تدريجيا بالتمزّد والانتفاض على «المركزِ الدولاني» وأنتجت بفعل زرععتها توترات تُهدّد المشروع وتخيّر القلق على مستقبله.

يُعدّد شفيط ثمانية تمزّدات ضد «المملختيوت- الدولانية البنغوربونية»، وضد مشروع «فرن الصهر» في العقدين الأولين لإقامة الدولة، وكان يهدف إلى صهر هويات الجماعات المختلفة في هوية واحدة جديدة- إسرائيلية، ويشير إلى أن الجماعات المختلفة التي رفضت سياسة فرن الصهر والدولانية انتفضت وتمزّت، وأنها بدأت تُتسع وتنفّو منذ بداية سبعينيات القرن الماضي وما زالت فاعلة ومتفاعلة حتى الآن، وهي وإن تفاوتت بقوتها إلا أنها تلعب دورا محورياً في وجهة إسرائيل المستقبلية وتضم: «الشرقي (مزراحي) والذي يُعده بمثابة التمزّد الأهم والأقوى، الحريدي (ديني مترمّت)، العربي- الديني» قومي، النوي ليبرالي، المنادين بالسلم، مهاجري الاتحاد السوفييتي، وجيل الألفية الثالثة.

ورغم أن إسرائيل الحاضر بحسب شفيط هي دولة عظمى عسكريا ليس بسبب مخاطر خارجية، بل بسبب التمزّدات الداخلية التي أدّت إلى انهيار النظام السابق، وسبب عدم بروز نموذج جامع جديد قادر على تأليف الجماعات المختلفة، هذه التمزّدات التي فكّكت الدولانية القديمة وأسس هيمنتها، لم تُفكّك إسرائيل كدولة بل هويتها إلى قبائل، أو كما في العنوان «تحوّل المملكة إلى قبائل»، في إحالة

ثم سيطرة المتدينين على زمام القيادة وإقامة مملكة يهودية وإعادة بناء الهيكل مكان الحرم القدسي الشريف في القدس والعودة إلى رفع الأضاحي للرب، وذلك بعد أن يتم طرد العرب من المكان، لكن هذه «المملكة الثالثة» تذهب نحو هلاكها المطلق بعد أن تُشَن عليها حرب نووية جديدة تُنهئها.

البيت الثالث في عنوان شفيط هو عنوان يُهجم بحرفيته ولا مساحة للمجاز فيه، لأنه تماما كالصهيونية نحت الدلالة الثيولوجية والميولوجيا في مشاريع سياسية تحقّق على الأرض، ملموسة، ولها شكل ومنظومة قيم ومؤسّسات وممارسات.

**عن الفجوى: «خُب كبير وقلق كبير»**

كتاب آري شفيط الذي جاء تحت عنوان «بيت ثالث؛ من شعب إلى قبائل إلى شعب»، ووضع خلال فترة الإغلاق في ظل انتشار جائحة كورونا- جاء كما كتب المؤلف ليغنم «من خُب كبير وقلق كبير على إسرائيل».

يستعرض شفيط في الكتاب إنجازات التجربة الصهيونية- اليهودية- الإسرائيلية التي تُمثّل من وجهة نظره «معجزة»، ويتابع نجاحاتها وإخفاقاتها ومستقبلها والتهديد الوجودي الذي يواجهها وكيف تفكّكت وكيف يمكن أن يتم تركيبها مجددا ذلك أنه لن يكون هناك «بيت رابع»، كما يخلص شفيط الذي يعتبر من أحد أهم الصحافيين المؤثرين في إسرائيل والذي يعبر إجمالاً عن التيار المركزي ووهته ومخاوفه ومواقفه. يبدأ شفيط كتابه بادعاء أن إقامة إسرائيل هي معجزة استثنائية في العصر الحديث، ويكتب أن الشعب اليهودي كان عام ١٨٩١ شعبا مريضا جدا، لم يكن له بلاد ولا سيادة ولا قدرة على حماية ذاته، ويضيف أنه قبل ١٣٠ عاما لم يكن في البلاد سوى ٥٠ ألف يهودي أما اليوم فيوجد سبعة ملايين- وهذا دليل على «نجاح عظيم» للصهيونية التي أنقذت اليهود من الضيق ولقّمت شعلمهم، من المعاني، ووجدتهم كـشعب واحد في دولة حديثة عصريّة وقوية، وبعد أن يُعدّد النجاحات الباهرة التي حقّقها إسرائيل، يدعي أن هذا النجاح في العقد الأول للدولة جاء نتيجة قرار بن غوريون بتبني سياسة الدولانية- «المملختيوت» بهدف خلق هوية على أساس دولة، وذلك لمواجهة الصراعات والنزعات الداخلية التي كانت مصدر رعب لن غوريون، وتعتمد الدولانية التي تبناها الأخير على خمسة مبادئ أوردنها الباحث نتان يتاي وهي: قبول رأي الأغلبية، كون الدولة ملكا للجميع، توفير الدولة للخدمات الأساسية، اعتراف بسلطة القانون، وخلق طريقة سياسية تُعزّز عن رغبة الأكثرية وتُنظِّقها، وتضع

# عرقلة دعم صواريخ «القبة الحديدية» تفجر جدلاً في إسرائيل حول مستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة!

**كتب خلدون البرغوثي:**

عادت العلاقة المتوتّرة بين إسرائيل والحزب الديمقراطي الأميركي، التي ورثتها حكومة نفتالي بينيت عن حكومة بنيامين نتنياهو، إلى واجهة الأحداث الأسبوع الماضي، فعرقلة عدد من الأعضاء الديمقراطيّين التقدميين في مجلس النواب الأميركي، مشروع قانون الموازنة العامة في الولايات المتحدة بسبب تضمّنها بندا ينص على دعم إسرائيل بمليار دولار لتعزيز ترسانتها من صواريخ وبطاريات القبة الحديدية، شكلت ضربة غير متوقّعة لإسرائيل.

وأثارت القضية الجدل من جديد على مستويين: الأول العلاقة المشار إليها، والثاني تبادل الاتهامات في إسرائيل بين الحكومة الحالية وبين نتنياهو ومناصريه حول من يتحمل مسؤولية الوضع الحالي.

ورغم إقرار الكونغرس مشروع الدعم المقدم لإسرائيل بعد فصله عن الموازنة، إلا أن إرث العلاقة الاستراتيجية التي رسخها ليكود نتنياهو مع إدارة دونالد ترامب الجمهوري والتوتر السابق مع إدارة باراك أوباما، لا يزالان يظلّاهما على الحكومة الحالية.

وكان بينيت أشار في سياق خطابه أمام الكنيست خلال جلسة الحصول على الثقة لحكومته، إلى العلاقات الإسرائيلية- الأميركية وأهميتها، وقال إن حكومته ستبذل جهدها لترميم علاقاتها الخارجية، ولتعميم وتطوير العلاقات مع أصدقاء إسرائيل في الحزبين (الديمقراطي والجمهوري)، وإن حدثت خلافات فستتم التعامل معها من منطلق الثقة والاحترام المتبادل. ووجه بينيت الشكر إلى الرئيس الأميركي جو بايدن لوقوفه إلى جانب إسرائيل خلال حربها على قطاع غزة الشهر الماضي، ولدعمه إسرائيل لسنوات طويلة.

كما تعهد وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد بتسسين العلاقات بين إسرائيل وواشنطن، في اتهام مباشر إلى نتنياهو بالمسؤولية عن تدهور هذه العلاقة عبر التحالف الوثيق الذي جمع ليكود بإدارة ترامب والحزب الجمهوري، وقال لبيد إنه «يسعمل على ترميم علاقات إسرائيل مع يهود الولايات المتحدة من الديمقراطيين، بعد أن مرّقتها بهاتن نتنياهو وإدارة ظهره لهم، في إشارة إلى تركيز نتنياهو على العلاقة مع الحزب الجمهوري فقط.

وقاد قادة الحزب الديمقراطيّون توقعون أن يتم تمرير مشروع قانون الموازنة الأميركية بدون تعديلات، لكن تضمّنها بند دعم إسرائيل بمليار دولار لتعويض ترسانتها من صواريخ «تامبر» المستخدمة في القبة الحديدية، دفع ثمانية نواب من الحزب الديمقراطيّين التقدميين، للرافضين أصلا لتقديم دعم عسكري ومالي لإسرائيل، إلى التهديد بالتصويت ضد مشروع الموازنة،

وأبرز هؤلاء أليكساندريا أوكاسيو- كورتيز، ورشيدة طليب، وإلهان عمر، وإيانا بريسلر، ودفع تهديد هؤلاء النواب بالتصويت ضد الموازنة رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي إلى سحب مشروع الموازنة مؤقّتة لعدم توفر الغالبية المطلوبة في ظل تهديد كافة نواب الحزب الجمهوري بالتصويت ضد مشروع الموازنة ككل.

وطرح مشروع دعم إسرائيل بشكل منفصل، ولاحقا تم التصويت على مشروع الدعم لإسرائيل خارج إطار الموازنة وحصل على تأييد غالبية ساحقة، فصوت معه ٤٢٠ نائبا وعارضه تسعة نواب. ثمانية ديمقراطيون، والجمهوري توماس ماسي، الذي كتب في تغريدة على حسابه على «تويتتر» إنه يرفض من ناحية بديهية تقديم الولايات المتحدة دعما أجنبيا بغض النظر عن ملتقيه، وهي في الوقت ذاته تواجه خطر الإفلاس؛ أي أنه لم يصوت ضد دعم إسرائيل تحديدا، لكن ضد أي دعم مالي خارجي.

ويهدف الدعم الأميركي العاجل لإسرائيل إلى تعويضها عن مئات الصواريخ التي أطلقت خلال التصعيد العسكري الإسرائيلي ضد قطاع غزة في شهر أيار الماضي، وكذلك لزيادة عدد بطاريات القبة الحديدية نفسها. ويرتبط الدعم الأميركي للقبة الحديدية بكونها مشروعا مشتركا، إسرائيليا وبالتطوير وأمريكا بالتمويل.

**اتهامات متبادلة بين الليكود وحكومة بينيت- لبيد**

في رد فعل سريع اتهم وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد حكومة نتنياهو وسياساتها تجاه الحزب الديمقراطي، وكتب تغريدة قال فيها: «بعد سنوات أهملت فيها الحكومة السابقة الحزب الديمقراطي والكونغرس، وتسببت بضرر كبير لعلاقات إسرائيل والولايات المتحدة، نحن اليوم نبني من جديد الثقة مع الكونغرس، وأنا أشكر الإدارة والكونغرس على التزامهما الراسخ بامن إسرائيل، الوزير السابق موشيه يعلون هاجم نتنياهو أيضا وكتب في «تويتتر»: «معارضة مجموعة من أعضاء الكونغرس الديمقراطيّين لإقرار مشروع الدعم للقبة الحديدية، هو ثمار لسوك حكومة نتنياهو التي تدخلت في السياسة الأميركية من خلال دعم الجمهوريين... من الجيد أن حكومة التغيير شرعت في إصلاح الوضع».

بالمقابل سارع قادة حزب الليكود إلى مهاجمة لبيد، ونشرت سلسلة تغريدات على حساب الحزب على «تويتتر» جاء فيها «اتهامات لبيد التي لا أساس لها لرئيس الحكومة السابق نتنياهو والحزب الديمقراطي تكشف من جديد جهل لبيد، لرئيس الحكومة نتنياهو هو الذي انتقم مع أوباما على خطة الدعم الأمني الأميركية لإسرائيل بقيمة ٢٨ مليار دولار»، وجاء أيضا: «في تاريخ العلاقات الأميركية- الإسرائيلية فإن نتنياهو هو أكثر رؤساء الحكومات في إسرائيل الذين أجروا لقاءات مع سيناتورات ونواب أميركيين، من أجل تجنيدهم لصالح دعم أمن إسرائيل ومصالحها القومية الأخرى. وخلال حكم نتنياهو، لم يصوت الكونغرس ضد أي قضية تتعلق بإسرائيل، بما في ذلك في ظل فترة الإدارات الديمقراطية. وفشل بينيت ولبيد هو الأكثر وضوحا، في ظل كون الرئيس الأميركي جو بايدن صديقا مواليا لإسرائيل، ولو كان لدى بينيت أو لبيد ما لدى نتنياهو من فهم للولايات المتحدة ومن قدرة لتقديم مصالح إسرائيل، لما كانت هذه المشألة لتصل أصلا. ولكي يحرفا الأنباء عن فضلمها، يلوم بينيت ولبيد الآخرين، رغم أنه لا يوجد من يجب لومه إلا هما».

كما انعكس التوتر في وسائل الإعلام العربية، وكتب الدبلوماسي الإسرائيلي السابق والمستشار السياسي في بعض الحكومات الإسرائيلية ألون بينكاس في صحيفة «هآرتس» أن حكومة نتنياهو هي التي سعت لخلق حالة تقاطب بين الحزبين في الولايات المتحدة، والأآن هذا يرتد على إسرائيل- فأزمة عرقلة التمويل الأميركي لمنظومة القبة الحديدية تشير إلى نهاية العهد الذي كان فيه الموقف من إسرائيل امرا لا خلاف عليه بين الحزبين، والسبب في ذلك هو سلوك إسرائيل في السنوات الأخيرة.

وأضاف بينكاس أن «قوة المعارضين في الحزب الديمقراطي مفيرة نسبيا، وتتصاعد في أوقات الأزمات -مثل النقاش حول الموازنة- رغم أن هذا الوقت الذي يتوجب على الديمقراطيين فيه الإجماع على التصويت، وهذه هي فرصة التقدميين لتحقيق إنجازات عبر استعراض عضلاتهم في قضايا أخرى. قوتهم صغيرة لكن لا يجب غض الطرف عن تصاعد تأثيرهم على الجدل السياسي داخل الحزب الديمقراطي، وعلى توسع قاعدتهم في صفوف الناخبين الديمقراطيين. كما أن التغيير في الأجيال في الولايات المتحدة حوّل العلاقة بين أميركا وإسرائيل إلى قضية من الميول المتناحرة، وهذا ليس جيدا، لكنه بات واقعا».

**أوباما تحمّل كثيرا... وجاءت لحظة انتقامه**

في صحيفة «معاريف» قال بن كسبيت: «خلال فترة حكمه، قام نتنياهو بكل شيء من أجل اهانة الرئيس الأميركي، وأوباما بلغ غضبه وضبط أعصابه، لكن الآن وبعد أن ترك الاثنان منصبهما، جاء الانتقام، وهو انتقام فعال». ويضيف كسبيت أن مسؤولين أميركيين من الحزب الديمقراطيّين حدّروا نتنياهو مما يقوم به، لكنه رفض الاستماع لهم، وإباهيم سيان قال لنتنياهو إنك تعمل على تخريب الدعم من كل من الحزبين- أنت تعمل ضد رئيس وهو في الحكم في مساحته الخلفية، وهم لن ينسوا لك

داني زاكين في صحيفة «غلوبس»: أعضاء الحزب الديمقراطي من التقدميين باتوا أكثر قوة من أي وقت مضى، وعرقلتهم للمساعدات لإسرائيل هي مجرد بداية.

ذلك، لكن نتنياهو تجاهل هذه التحذيرات - يقول كسبيت- وقرر إلقاء خطاب في الكونغرس العام ٢٠١٥، ولو كان هذا الخطاب سيسمّع التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران، لكان من الممكن قبول الإقدام عليه، لكن، ورغم تحذير نانسي بيلوسي لنتنياهو من أنه من المستحيل عبر خطابه تجنيد ثلثي أعضاء الكونغرس للتصويت ضد الاتفاق، إلا أنه أصر على قبول دعوة الحزب الجمهوري وإلقاء هذا الخطاب.

ويشير بن كسبيت موقف نتنياهو هذا بالقول إنه «لم يسافر إلى واشنطن من أجل إحياء الاتفاق مع إيران، بل ذهب في حركة استعراضية انتخابية لمنع فوز إسحاق هيرتسوغ على في الانتخابات ٢٠١٥ التي كانت مقررة بعد أسبوعين من الخطاب»، وكان هيرتسوغ يقود تحالفا ضد الليكود حينئذ.

بالمقابل، وفي صحيفة «يسرائيل هيوم»، انبرى أريئيل كهانا، المراسل السياسي للمصيفة، للدفاع عن سياسات نتنياهو في وجه الانتقادات، وادعى في مقالته أن الحديث عن أن نتنياهو والسفير الإسرائيلي في واشنطن رون دريمر أدارا ظهرهما للحزب الديمقراطي، هو حديث لا أساس له، ويشير إلى أنها إلى ما كتبه لبيد أعلاه بالقول إن نتنياهو لم يقطع علاقته بأعضاء الكونغرس من الحزب الديمقراطي، واستمرت لقاءاته بهم طوال فترة حكم أوباما بما فيها فترة التوتر حول الملف النووي، وكذلك خلال فترة حكم دونالد ترامب، وما شهدته من تقارب شديد بين حكومة نتنياهو وإدارته، وتوتر شديد مع الحزب الديمقراطي.

ويستعرض كهانا سلسلة اللقاءات التي جمعت نتنياهو بأعضاء كونغرس ديمقراطيين في الفترتين المذكورتين، في سعديه للتأكيد أن نتنياهو حافظ على خط تواصل مع الحزبين، مع ذلك يقر كهانا بالخلاف بين نتنياهو وإدارة أوباما حول الاتفاق النووي الدولي بين إيران ومجموعة (٥ + ١)، ويشير إلى أن نتنياهو قام بما يتوجب عليه أن يقوم لمصلحة إسرائيل.

الواقع أن كهانا تعمد إبراز استمرار الاتصالات بين مسؤولي إدارة أوباما وحكومة نتنياهو، لكنه أهمل التوتر الشديد بين

هذه الحكومة والديمقراطيين في ظل الإدارة الجمهورية برئاسة ترامب. فهو كان انتقائيا في حصر نقد لبيد وغيره في فترة حكم أوباما الأخيرة وتجاهل الحلف الوثيق الذي بناه نتنياهو مع ترامب والحزب الجمهوري على حساب علاقته بالحزب الديمقراطي.

وفي صحيفة «مكور ريشون»، قال أوفير فارير، وهو مستشار استراتيجي وتوسيعي للشركات، إن أزمة الدعم الأميركي على قصر عمرها، لا يمكن الإشارة لها دون ربطها بالإرث الذي خلفه نتنياهو.

ويثني فارير على فترة حكم نتنياهو بالقول: «بعد ١٢ عاما قامت خلالها إسرائيل بما يتوجب عليها من منطلق قوة لا ضعف، ورغم النجاحات الكبيرة، تعود إسرائيل (الآن) إلى الغلظة ذاتها، فهي بقيادة بينيت ولبيد تعود إلى اتهام نفسها، بدلا من أن تمسك بزمام المبادرة. وهي بذلك ترسل إشارات ضعف نابغة من الخوف وفقدان الثقة وغياب نهج سياسي منظم وحقوقي، وهذا سيجعلنا جميعا ندفع ثمنا باهظا. فعرقلة المساعدات الأميركية هي أصغر المشاكل التي نواجهها حاليا، والتحدي الأكبر هو في معرفة من هم اللاعبون الذين نواجههم، وما هي قيمهم، مع التذكير بأن العلاج الناجع لمواجهة معاداة السامية الجديدة، هو العمل ضدها بعزم وإيمان، وهذا يعكس ما تقوم به الحكومة الحالية».

**«الفرقة» التي تهدد إسرائيل في الحزب الديمقراطي**

في صحيفة «غلوبس» حذر داني زاكين من أن أعضاء الحزب الديمقراطي من التقدميين باتوا أكثر قوة من أي وقت مضى، وعرقلتهم للمساعدات لإسرائيل هي مجرد بداية. وأضاف: «ما حدث هو مؤشر على القوة التي تتمتع بها مجموعة صغيرة في الكونغرس، وإسرائيل تخشى الآن من أن تعاطف قوة هؤلاء سيلحق ضررا بالدعم الأميركي لإسرائيل».

ويستعرض زاكين مجموعة يطلق عليها الإعلام العبري الكلمة الإنكليزية SQUAD (الفرقة) في وصف كل من أليكساندريا أوكاسيو- كورتيز ورشيدة طليب وإلهان عمر، ويقول إن التيار التقدمي في الحزب الديمقراطي تصاعد بسرعة في السنوات العشر الأخيرة، وباتت هذه



«الفرقة»، تشكل مجموعة موازنة شديدة الدعم لإسرائيل في الحزب الجمهوري المسماة «حزب الشاي»، وتتبنى هذه «الفرقة» إلى جانب القضايا الاقتصادية، وضع الأقليات وعنصرية الشرطة ضدها، وكذلك الجدل حول إسرائيل. ويشير إلى أن رشيدة طليب هي فلسطينية لوالدين هاجرا إلى ميشيغان، فيما تعود أصول إلهان عمر إلى الصومال. وهي أول سيدة مسلمة تنتخب لعضوية مجلس النواب، أما أوكاسيو- كورتيز فتعود أصول أجدادها إلى اليهود الذين فروا من محاكم التفتيش في إسبانيا، لكن ذلك لم يمنعهما من أن تكون مناصرة بقوة لحركة مقاطعة إسرائيل BDS.

ويقول زاكين إن السيدات الثلاث لا يشكلن قوة كبيرة حاليا،

لكن حاجة الحزب الديمقراطي لكل صوت في الكونغرس تمنح «الفرقة» تأثيرا أكبر من حجمها، وينقل زاكين عن مسؤول كبير في الحزب الديمقراطي قوله إن «قوة التقدميين تتركز في الجيل

الصغير، وليس في قوة صوتها فقط، بل في ضعف قادة الحزب الديمقراطي أمامها، والحل حسب هاركوف يكمن في تعزيز العمل مع إدارة بايدن ومع الديمقراطيين والجمهوريين المتدلين في الكونغرس من أجل محاصرة التقدميين، كما حدث هذه المرة. أما تعزيز الأزمة والتعامل معها بأنها مشكلة تقنية خاصة، ولوم نتنياهو عليها، فلن يساعد إسرائيل في شيء!»



(الصورة عن موقع «سي إن إن»)

اتفاقيات التطبيع، «سلام» ملتبس ووقائع لم تتضح بعد.

## دراسة إسرائيلية جديدة: «اتفاقيات أبراهام» أثبتت أنها «حدث مغير لقواعد اللعبة» لكنها لم تعزز ردع إيران!

كتب سليم سلامة:

صحيح أن السنة هي فترة زمنية قصيرة للغاية في سياق رصد وتحصي التحولات الجيو سياسية الواسعة والعميقة، لكن بعض الآثار قد تظهر في غضون فترة أقصر من تلك بكثير، بل قد يكون بعضها فوراً أيضاً. هذا ما يمكن قوله، بدرجة عالية من الدقة في التشخيص والتقييم، عن «اتفاقيات أبراهام» التي تمثل تأثيرها الفوري الجلي، أساساً، في تقويض مكانة المقاطعة العربية ضد إسرائيل، وهو ما نجمت عنه تأثيرات عديدة مختلفة ظهرت بصورة واضحة خلال السنة الأولى من عمر هذه الاتفاقيات». هذه هي الخلاصة المركزية التي تسجلها دراسة جديدة أجرتها د. موران زاغا، الباحثة في معهد «ميتفيم» (مسارات) - المعهد الإسرائيلي للسياست الخارجية الإقليمية) وفي «كلية حاكين» للدراسات الجيو استراتيجية في جامعة حيفا، وذلك بمناسبة مرور عام واحد على إبرام تلك الاتفاقيات ونشرها في معهد «ميتفيم» مؤخرًا تحت عنوان: «هل كانت اتفاقيات أبراهام حدثاً مغيراً للعبة؟». اختبار السنة الأولى».

يشير إلى أن «اتفاقيات أبراهام» هو الاسم الرسمي الذي أطلق على اتفاقيتي التطبيع اللتين جرى إبرامهما، برعية أميركية، بين دولة إسرائيل وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة (في ١٣ آب، ٢٠٢٠) ثم دولة البحرين (في ١١ أيلول ٢٠٢٠). أما مصطلح «مغير للعبة» فمأخوذ من مجال العلوم السياسية ويقصد به توصيف حدث كاسر للمسلمات المعتمدة والقواعد المعمول بها في العلاقات الدولية أو ضمن منظومة دولية محددة. أما القاعدة المعنية التي يجري الحديث عن كسرها أو / أو تغييرها هنا، تحديداً، فهي نهج «المقاطعة العربية» ضد دولة إسرائيل، ولو في جانبه الرسمي المعلن فقط علماً بأنه مخترق تماماً في الجانب الفعلي التنفيذي، منذ سنوات عديدة جداً.

لدى التوقيع على هذه الاتفاقيات، انقسم الباحثون الذين رغبوا في المشاركة في هذا التحدي الفكري (المتمثل في السؤال أعلاه، هل ستكون الاتفاقيات حدثاً مغيراً للعبة؟) إلى مجموعتين: كان أعضاء المجموعة الأولى يميلون إلى تقزيم أهمية الحدث والاعتقاد بأن لا جديد في الأمر لأنه ليس سوى استمرار لعلاقات كانت قائمة من قبل، ولو بصورة غير رسمية وعلنية. واعتبر هؤلاء الباحثون دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين دولتين هامشيتين لا تملك تأثيراً جدياً على الأحداث والتطورات في الشرق الأوسط. واعتقد كثيرون من أعضاء هذه المجموعة أن تلك الخطوة، أي إبرام تلك الاتفاقيات، يعكس المزيد من الإقصاء للقضية الفلسطينية.

أما الباحثون أعضاء المجموعة الثانية فقد تناهوا بأن يكون لتلك الاتفاقيات «أثر مستقبلي جدي» على «دول أبراهام» الثلاث نفسها (الإمارات العربية المتحدة، البحرين وإسرائيل) وربما على الشرق الأوسط برمته، أيضاً. وكان هؤلاء يؤمنون بأن «قواعد اللعبة القديمة في الشرق الأوسط سوف تتعرض لهزة» على الأقل، بفعل دخول إسرائيل إلى عمق العالم العربي» (وكانها لم تكن كذلك من قبل).

ورأى هؤلاء الباحثون، على سبيل المثال، أن إيران

لكن هذه الاتفاقيات أدت، في المقابل، إلى تعميق الصدع بين المجتمع اليهودي والمجتمع العربي في داخل إسرائيل، علاوة بالطبع على الإسفين الذي دقته بين إسرائيل والمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، نظراً لشعور الفلسطينيين بأن هذه الاتفاقيات جاءت على حساب قضيتهم».

على الصعيد الاقتصادي، عادت الاتفاقيات على إسرائيل بفوائد جمة وعلى مستويات مختلفة. فقد بلغ حجم التداول التجاري (التصدير والاستيراد) بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة، حتى حزيران ٢٠٢١، أكثر من ٣٥٤ مليون دولار، بينما بلغ إجمالي جميع الأنشطة التجارية بين الدولتين أكثر من ٥٧٠ مليون دولار. وبهذا، أصبحت دولة الإمارات، في غضون أقل من عام واحد، واحدة من الدول العشرين الأكثر أهمية ودراماتيكية لاتفاقيات أبراهام في

دولة الإمارات - مثلت اتفاقيات أبراهام، في رأي الباحثة، نقطة تحول في السياسة الخارجية الإماراتية جسدت، بشكل واضح، نوعاً من الاستقلالية الإماراتية عن «الوصاية السعودية» ودرجة عالية من الثقة بالنفس في إدارة سياساتها الخارجية. وتضيف زاغا: «حتى لو اعتمدنا الفرضية المرجحة القائلة إن قرار الإمارات لم يكن ليصدر بدون موافقة النظام الحاكم في الرياض، أو بدون علمه واطلاعه على الأقل، إلا أن هذا لا ينتقص شيئاً من حقيقة التغيير الجوهري في السياسة الإماراتية الخارجية والمتمثل في اعتماد نهج مستقل، بل رفعه إلى مستوى جديد غير مسبوق. فقد تصرفت دولة الإمارات في هذا الموضوع كدولة تتمتع بدرجة كافية من القوة تهلها للمصمود في هذه الهزة المترتبة على كسر المسلمات الإقليمية في العالم العربي وتحمل تبعاتها».

البحرين - لم تحدث اتفاقيات أبراهام تغييراً جوهرياً في المفاهيم السياسية الأساسية التي تعتمدها دولة البحرين ولا في طبيعة سلوكها السياسي. ذلك أن حكام البحرين - كما توضح الباحثة - كانوا على الدوام إيجابيين بشكل واضح تجاه إسرائيل مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، بما فيها دولة الإمارات. إضافة إلى التصريحات العديدة التي صدرت عن مسؤولين رسميين في البحرين بشأن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها والتلميحات العديدة بشأن إمكانية تطبيع العلاقات معها، عقد الملك البحريني وزير خارجيته لقاءات عديدة مع ممثلي اليهود في البحرين ونقلوا عنهم رسائل إيجابية إلى القيادات السياسية الإسرائيلية، ولذا فقد اتصفت الاتفاقية بين إسرائيل والبحرين استمراراً «طبيعياً» للتوجه الواضح، أكثر بكثير مما كان عليه توجه الإمارات التي حرصت على التكم على أية اتصالات مع مسؤولين إسرائيليين وعلى نواياها المستقبلية. وبهذا المعنى، لا يمكن الحديث عن أي تغيير جوهري في السياسة البحرينية في إبرام اتفاقيات أبراهام.

**تطورات إقليمية معاكسة للتوقعات والتأملات**  
في المحصلة النهائية، ترى الباحثة أن تأثيرات اتفاقيات أبراهام على المستوى المحلي الخاص بالدول الشريكة كانت «مغيرة للواقع ومغيرة لقواعد اللعبة» بالنسبة لإسرائيل، وهو ما يتجلى في «تفكير

المتشكلة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين لم يتبلور في فراغ، بل كانت ثمة أحداث هامة أخرى قد حصلت خلال السنة المنصرمة وحملت معها، بالتأكيد، تأثيرات مختلفة على قواعد اللعبة الوطنية والإقليمية، بما فيها تغيير الحكومة الإسرائيلية، تغيير الإدارة الأميركية والعدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة («حارس الأسوار»/ «سيف القدس»).

تجزم الباحثة بأن الاتفاقيات قد أحدثت تغييرات جديّة في القواعد السياسية على الصعيد الوطني في الدول الأطراف، وتسهب في شرح هذه التغييرات على النحو التالي:

إسرائيل - أحد الانعكاسات الأولى لهذا الاتفاقيات تمثل في ازدياد شرعية إسرائيل في العالم العربي. فبعد سنوات عديدة من العزل السياسي، المقاطعة العربية، عدم الاعتراف بها وبسيادتها، اتفاقيات السلام التي أفرغت من مضمونها والعلاقات التي ظلت طي السرية والكتمان، اضطراباً، تلقت إسرائيل دفعة تعزيز قوية لمكانتها في الشرق الأوسط، وهو ما لا يمكن الاستهانة به إطلاقاً. أما الشرعية التي حظيت بها إسرائيل فقد كانت مزدوجة مضاعفة: اعتراف علني من جانب الدول الموقعة على هذه الاتفاقيات واعتراف علني تجسد في الدعم الذي حظيت به الاتفاقيات من دول عربية أخرى في الشرق الأوسط، من بينها عمان والسعودية مثلاً. وما لا شك فيه أن ثمة لهذا التطور دلالات وانعكاسات بعيدة الأثر، سواء في مجال التجارة والسياحة أو غيرها. غير أن مركب الشرعية يفوق الانعكاسات الأخرى كلها من حيث الأهمية.

ثمة نتيجة «لا تقل دراماتيكية»، كما تصفها الباحثة، هي أن إسرائيل «أثبتت أنها، في إطار هذا الواقع المستجد، معنية بأن تكون جزءاً لا يتجزأ من الشرق الأوسط؛ وهو ما تجسد في التغييرات، المفاهيمية والمؤسسية، الجوهريّة التي حصلت في مؤسسات السلطة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة خلال السنة الماضية، وهو ما ترك بصماته على كل المجالات والمنظمات. فقد لامت الدوائر الحكومية المختلفة، وكذلك الأجهزة الأمنية والمؤسسات الجماهيرية، نفسها لتكون قادرة على إدارة العلاقات مع الشرق الأوسط «الجديد» من خلال تغييرات بنوية عديدة، إضافة إلى تحفيز العديد من المصالح التجارية الخاصة على رؤية القدرات الكامنة في فتح السوق الإسرائيلية على الشرق الأوسط وإجراء تغييرات بنوية واستراتيجية تتناسب مع هذا الهدف وتخدمه وهو ما يجتمع ليشكل في المحصلة ثورة حقيقية في النظرة الإسرائيلية»، كما تصفها الباحثة.

على الصعيد المفاهيمي، تقول الباحثة إن «إسرائيل عادت للتحدث بمصطلحات السلام، على الرغم من كونه (السلام) «مصطلحاً مشحوناً وملتبساً». ذلك أن أي مسؤول سياسي رفيع في إسرائيل لم يدل بحديث جدي في مسألة السلام طوال العقدین الأخيرين، بينما عادت إسرائيل الآن لتقع في غرام فكرة السلام من جديد، إذ أن «الانشغال بالسلام، بل بالسلام الدافئ، أصبح عابراً للأحزاب والفئات الأن»، وأصبحتنا نشهد «ازدهاراً للاهتمام الإسرائيلي بالثقافة الإسلامية وبتعلم اللغة العربية».

وتركيا سوف تفقدان كثيراً من وزنهما وتأثيرهما مقابل «الكتلة المناوئة» الأخذة في الاتساع، وأن إسرائيل لا بد أن تعزز وجودها العسكري في الشرق الأوسط، وأن تحالفات إقليمية جديدة سوف تنجح في سد الفراغ الذي خلفته الولايات المتحدة في المنطقة. وكان بين هؤلاء الباحثين من ادعى بان الاختراق التي تحققت في علاقات إسرائيل مع العالم العربي سوف تقود أيضاً إلى اختراق في علاقاتها مع الفلسطينيين. وكان ادعاؤهم هذا مبنياً على الافتراض بأنه بالإمكان، عبر كسر المسلمات، إنشاء واقع جديد ووضع معادلة جديدة تقول إن «العالم العربي أولاً» ثم الفلسطينيين، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تكوين علاقات جديدة بين إسرائيل والفلسطينيين عبر وسطاء إقليميين أيضاً، وليس عبر الوسطاء الغربيين فقط.

**نظرة لاحقة: الاتفاقيات أحدثت تغييراً جوهرياً!**  
اليوم، بعد سنة من التطبيق الفعلي لهذه الاتفاقيات، بنظرة أوسع بكثير من تلك التي تزامنت مع إبرام الاتفاقيات وبالبناء على الحكم الهائل الذي تجتمع من المعلومات والمعطيات خلال السنة الأولى من عمرها، أصبح بالإمكان بلورة رؤية مركبة حيال السؤال المركزي المذكور أعلاه، وعليه، تقول معدة هذا البحث الجديد إن المناقشات التي أجرتها حول هذا الموضوع بعد مرور سنة على إبرام تلك الاتفاقيات أفرزت جملة من «التبصرات المثيرة، كما وصفتها، مشيرة إلى أن المشاركين في تلك المناقشات كانوا، في غالبيتهم الساحقة، أشخاصاً ضالعين، بدرجات مختلفة، في العلاقات بين إسرائيل والدول الخليجية، باحثين فيها أو مهتمين بها.

من بين المشاركين الستة والخمسين في المناقشات، قال ٤٠ مشاركاً إن الاتفاقيات قد غيرت قواعد اللعبة فعلاً، بينما نفى ذلك ١٠ مشاركين واعتمد ٦ آخرون موقفاً وسطياً مدعين بأن الأمر معقد أو أن التأثير مؤقت فقط. معنى ذلك، أن أغلبية ساحقة تزيد عن ٧٠ بالمئة من المشاركين يعتقدون بأن تأثيرات اتفاقيات أبراهام قد أحدثت تغييراً جوهرياً. ومن خلال الشروحات التي قدمها بعض المشاركين لإجاباتهم، يمكن الإشارة إلى أن التغيير قد طال مجالات مختلفة: تغيير في الوعي، تغيير المعادلة حيال الفلسطينيين، خلق نموذج من السلام الدافئ، تكريس التطبيع في الشرق الأوسط وتعزيز سيرورته، الانتقال من العلاقات السرية إلى العلاقات العلنية وغيرها.

محورت الباحثة مقالها التي لخصت البحث ونتائج حول الانعكاسات السياسية المباشرة التي أحدثتها اتفاقيات أبراهام على المنطقة بصورة عامة، لكن على الدول الموقعة على الاتفاقيات بصورة أكثر تخصيصاً وتحديداً، من خلال التركيز على التأثيرات التي غيرت المفاهيم وقواعد اللعبة أو التي تعيد من جديد تعريف العلاقات المتبادلة في المنطقة. وبناء على ذلك، ترسم الباحثة صورة تعكس تغييراً للواقع على صعيد وطني وتأثيراً جوهرياً، لكن ليس غير قابل للعكس، على الشرق الأوسط برمته، كما تبين أن هذه الاتفاقيات لم تحدث أي تغيير يذكر على الموقف من القضية الفلسطينية، علماً بأن الاتفاقيات ذاتها والعلاقات



(الصورة عن موقع «اللا»)

التطعيم ضد «كورونا» في إسرائيل: هل يتحول إلى أداة يمينية لخفض الإنفاق العام؟

## تهديدات بضرب حقوق عمال وموظفين يعارضون التطعيم كـ «جزء من حقهم على جسدهم»!

كتب هشام نفاع:

يقب للعمال والموظفين الأجيرين الذين أقبولوا أو استقالوا من عملهم، حتى لو كان ذلك من وظيفة واحدة مع مواصلة العمل في وظيفة ثانية، ومن خرجوا في إجازة غير مدفوعة الأجر بمبادرة المشغل، الحصول على مخصصات البطالة ضمن شروط معينة، وذلك بغية تمكينهم من التغلب على صعوبات فترة البطالة إلى حين العثور على مكان عمل جديد - هذا ما تنص عليه القوانين في إسرائيل، والتي تم تشريعها بشكل تراكمي على امتداد السنين. ولكن في هذه الفترة، وتحت ضغط الأزمة الناجمة عن استمرار تفشي مرض كورونا وما يرافقها من إجراءات تقييدية، تحاول الحكومة الإسرائيلية ممثلة بوزارة المالية التي يقودها اليميني أفيغدور لبيرمان تقويض هذا الحق بشكل غير مسبق. فقد أطلقت وزارة المالية إجراءات لمقترح تشريع يرمي إلى إنكار الحق في إعانات البطالة للعمال وللموظفين، لمدة ٩٠ يوماً، ربع سنة، ممن سيتم طردهم من أعمالهم بسبب رفضهم تلقي التطعيم أو تقديم اختبارات كورونا سلبية في أماكن العمل التي تتطلب ما يعرف بـ «الشارة الخضراء». وفقاً لوزارة الصحة، يتم منح تصريح «الشارة الخضراء» لكل من تلقى التطعيم أو يحمل نتائج فحص سلبية، وهي تعتبر تصريحاً للدخول إلى الأماكن التي تتطلب إبرازها وفقاً للتعليمات المنصوص عليها، والتي يتم تحديثها من فترة إلى أخرى.

تشتترط آخر التحديثات لتلقي الشارة الخضراء ما يلي: من حصل على ثلاث وجبات من التطعيم ومز أسبوع على التطعيم الثالث - الشارة الخضراء ستكون سارية المفعول لمدة نصف سنة من التطعيم الثالث؛ من حصل على وجبتين من التطعيم ومر أسبوع على التطعيم الثاني - الشارة ستكون سارية المفعول لمدة نصف سنة من التطعيم الثاني؛ من تعافوا من كورونا - الشارة ستكون سارية المفعول لمدة نصف سنة من موعد تصريح التعافي. أما الأطفال في عمر ١٢ سنة أو أقل الذين حصلوا على نتيجة سلبية في الفحص فلا يوجد تغيير في مدة صلاحية الشارة، إذ ستكون سارية المفعول لمدة ٧ أيام حتى نهاية اليوم السابع بعد الفحص.

هذا القانون الذي يستهدف عمالاً لا يستوفون الشروط ينضم إلى مشروع قانون آخر، لا يقل قسوة،

وتتم صياغته في وزارتي المالية والاقتصاد، ويسعى إلى منع الموظفين والعمال الذين تم فصلهم على ذلك الأساس من الحصول على تعويضات إنهاء العمل. يسعى مشروع القانون (الأول المشار إليه أعلاه) إلى تعريف فصل العامل الذي لم يتلقى التطعيم على أنه «استقالة»، بسبب التزام مكان العمل بالشارة الخضراء مما يؤدي إلى حصوله على فترة تجميد لمدة ٩٠ يوماً قبل أن يصبح مؤهلاً للحصول على إعانات البطالة. كما ينص مشروع القانون على إجراءات تجميد مماثلة للموظف الذي يخرج إلى عطلة غير مدفوعة الأجر في ظروف مماثلة. تنص ديباجة مشروع القانون على أنه «من أجل عدم تحفيز العاملين على عدم تلقي التطعيم من أجل الحصول على إعانات البطالة أثناء عدم السماح لهم بالحضور إلى العمل، يقترح تعديل قانون التأمين الوطني بحيث يكون الموظف طرد أو استقالة بسبب رفض التطعيم لمن استقال من وظيفته بمحض إرادته وكذلك الحال بالنسبة للموظف الذي يذهب إلى العمل».

### المنتقدون: إجراء متطرف وعداوي

كتب رئيس نقابة الهستدروت، أرون بار دافيد، في رسالة رسمية إلى وزيرة الاقتصاد أورنا باربيباي، موضحاً أنه على الرغم من أن الهستدروت تشجع التطعيم وتعمل حتى على الترويج للقضية بين أعضائها، فإن التشريع الذي يسعى إلى منعهم من الحصول على تعويض إنهاء العمل هو إجراء «متطرف، عدائي وغير نسبي». ودعا باربيباي إلى الدخول في مفاوضات مع الهستدروت ومنظمات أصحاب العمل من أجل التفكير معاً في طرق أكثر ملاءمة لتشجيع التطعيم والحد من انتشار المرض في أماكن العمل.

أما مؤسسة التأمين الوطني فقد ردت على البيان الذي نشرته وزارة المالية بشأن التشريع، موضحة أن صيغة القانون تنطبق من جهتها فقط على الموظف الذي لم يوافق على الفحص، وأن سريانها هو لشهر واحد فقط. كما تم توضيح أن صيغة المقترح قد تم الترويج لها من قبل قسم الموازنة في وزارة المالية، ويلزم لتنفيذها إجراء تشريعي كامل في الكنيست، وموافقة وزير العمل والرفاه. تقول مؤسسة التأمين الوطني إن القانون مترافق مع الشارة الخضراء وهذا يعني أنه قيد التطبيق فقط للشهر التالي في الوقت الحالي.

وتابعت مؤسسة التأمين أن «القانون لا ينطبق على الاقتصاد بأكمله»، كما ورد في ردها. أما بخصوص العملية التشريعية، تقول مؤسسة التأمين الوطني، فإن مشروع القانون هو في الواقع تنفيذ لقرار حكومي صدر قبل نحو ذلك أسبوعين يقضي بتعديل القانون. وتم نشر الاقتراح للتعليقات والملاحظات العامة ولم يصدر أي تشريع بعد. من جهته، هاجم رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، عضو الكنيست جلعاد كرييف (حزب «العمل» المشارك في الائتلاف الحكومي)، مقترح القانون التي نشرته وزارة المالية، وقال: «هذا تجاوز للخط الأحمر. أتمنى أن تتوقف مثل هذه الإجراءات في اجتماعات الحكومة قبل وصولها إلى الكنيست». وبموجب بيان قدمه في اجتماع اللجنة البرلمانية تابع: أرى في مذكرة هذا القانون التي تم توزيعها أمراً يلزمنا لجنة إعادة التأكيد، وخصوصاً في ذروة المرض، على أنه يجب مراعاة مبادئ النسبية وعدم الوقوف على حواف المنحدر الزلق، بما في ذلك تجاوز الخطوط الحمراء.

وفسر أن صيغة اقتراح القانون هذه تمضي خطوة إلى الأمام باتجاه ذلك الخط الإشكالي، ويجب القول إننا ندعم الحكومة في محاربة المرض، ولكن حتى في هذا علينا الحفاظ على الخطوط الحمراء وأمل أن يفعل الوزراء ذلك. لیتتم وقف إجراءات التشريع على مستوى الحكومة قبل الوصول إلى الكنيست.

المعلق في جريدة «دفار» الصادرة عن الهستدروت، والتي تُنشر على شبكة الإنترنت، نيتسان تسفي هكوهين، كتب مقالاً تحت عنوان: «سلب مخصصات البطالة هو اعتداء وحشي على حقوق أساسية ولن يساعد على التطعيم». ويكتب: يثير التعامل مع فيروس كورونا الكثير من المعضلات حول انتهاك الحقوق العامة؛ تقييد حرية التنقل، وانتهاك الخصوصية، وحظر التجمعات والمزيد. هذا هو بالضبط السبب في أن كل خطوة تتخذها الحكومة يجب أن تكون منطقية ونسبية ومفيدة بشكل واضح. هذه الخطوة - اقتراح قانون سلب إعانات البطالة - بالتأكيد لا تفي بهذه المعايير. خبراء الصحة العامة محدون في الرأي القائل إن مثل هذه التحركات، التي تلحق الضرر بنسيج الثقة بين الفرد والمجتمع، لا تعزز تلقي التطعيم، والعكس صحيح. على عكس الحكومة السابقة التي أرسلت العمال وأصحاب العمل

غير المطعمين للتشاجر مع بعضهم البعض في المحاكم، تتبّع الحكومة الحالية سياسة واضحة، حيث يُطلب من الزبائن حمل الشارة الخضراء، فهذا مطلوب أيضاً من الموظفين والعمالين هناك، لكن هناك فرق بين مطالبة الموظفين باستيفاء شروط الشارة الخضراء وبين انتهاك حقوقهم الاجتماعية عشوائياً.

أما عن مقترح تعويضات نهاية العمل، فيقول إن المحاكم لم تقم بإجازة ذلك على مر السنين إلا في الحالات الاستثنائية فقط (على سبيل المثال في حالة ارتكاب جريمة جنائية)، وكذلك الأمر ما يتعلق باستحقاق إعانات البطالة التي هي جزء من حق التأمين للعمال المفصول. والغرض من كلتا الأليتين، يؤكد الكاتب، هو تمكين العامل الذي فقد وظيفته من وسيلة للعيش حتى يجد عملاً جديداً. يجب أن نتذكر أن بعض تعويضات نهاية العمل تعود عادة في مدخرات معاش الموظف. لذلك فالتشريع الذي اقترحه وزارة المالية ينتهك الحقوق الأساسية في قوانين العمل والضمان الاجتماعي لدولة إسرائيل، والتي تمت صياغتها على امتداد سنوات عديدة، وهي خطوة خطيرة للغاية وغير معقولة، ومن المشكوك فيه إلى حد كبير أن تقزها المحكمة العليا حين تخضع للمنصوص عليه في قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته.

### خلف القانون: سياسة ضرب الخدمات الاجتماعية

كاتب المقال يشدد كذلك على أن قرار مطالبة العاملين في مجال التعليم والصحة وأولئك الذين يقدمون الخدمات إلى جمهور عريض بالتطعيم أو تقديم نتائج سلبية للاختبار، هو أمر منطقي، ومن جانب العمال أيضاً. فقد ازداد الطلب على «بيئة عمل آمنة» في العديد من الأماكن. ولكن في الوقت نفسه، يجسد مقترح القانون توتراً مع حق كل شخص على جسده وحقه في اختيار العلاجات الطبية التي يرغب في تلقيها وتلك التي لا يرغب فيها، بما في ذلك اللقاحات ضد كورونا. ومن هنا يمكن أن يكون البديل فحوصات متكررة يلتزم بها العامل والموظف من أجل الحصول على شارة خضراء كبديل للتطعيم. هكوهين، بين آخرين، يعرض بديلاً معقولاً. وعلى الرغم من زيادة الجهود اللوجستية والمالية المطلوبة لغرض مضاعفة عدد الفحوصات، فإن هذا البديل سيظل أفضل من فرض علاجات قسراً خلفاً

لإرادة الشخص وحقه في الاختيار، وهو يذكر بأن الهستدروت ومنظمات أصحاب العمل قد وافقت بالفعل على ذلك خلال فترة الحكومة السابقة. بالمقابل، فإن حكومة بينيت- لبيد ضربت هذا الحل بمجرد إعلانها أن الاختبارات المجانية في الصناديق الصحية غير معترف بها لغرض إصدار الشارة الخضراء، وبالتالي فرضت في الواقع على العمال الذين لم يتم تطعيمهم «ضريبة خصص» تبلغ حوالي ٢٧٠ شيكل في الشهر، يضطرون إلى تمويلها من جيوبهم مع أنهم ليسوا مسؤولين عن استمرار تفشي المرض وعدم النجاح في صدّه تماماً بعد!

ليست هناك دلائل قاطعة على وجود قوى تستغل الوضع القائم بغية ضرب حقوق عمالية واجتماعية، مع أن قسم الموازنة في وزارة المالية معروف بتوجهاته الاقتصادية المرجعية المتشددة. ولكن هذا الاستسهال بل الاستخفاف بمبادئ قانونية بغية ضرب حقوق اجتماعية أساسية، يشير إلى مدى سيطرة الرؤى اليمينية المتشددة التي لا ترى غضاضة في الإلقاء بمعطلين عن العمل إلى الشارع بدون أي حقوق، بل بدون ثمن طعامهم. هذا يأتي طبعاً تحت مسميات مسؤولة مثل «التقشف» و «الحكومة» و «تشديد مواجهة كورونا».

ومن المفارقات أن تكتب زعيمة حزب ميرتس السابقة زهافا غالون ما يلي (مقال، «هآرتس» أو أساطب الأخير): إن ليبرمان ووزارة المالية يطبقان سياسات ميلتون فريدمان، بينما حتى الولايات المتحدة، القوة الرأسمالية بامتياز، تتعد عنها. قال الرئيس جو بايدن مؤخراً في خطاب إلى الأمة إن سياسة التنقيط - أن نمنح الأموال للرأسماليين، وهم سيقومون بإلقاء الفتات على بقية السكان - قد تم اختبارها لمدة ٤٠ عاماً وقد فشلت. حكومة بنيامين نتنياهو خفّضت الخدمات الاجتماعية والإنفاق العام، من أجل خفض الضرائب للأثرياء ومنح الإعفاءات والمزايا لرأسمالييها وشركائها الطبيعيين.

إن المسألة خلف القانون قيد البحث هي هذه: الذهاب أكثر يميناً في اتجاه ضرب الخدمات الاجتماعية وخفض الإنفاق العام، ولماذا نقول مفارقة؟ لأن حزب ميرتس الذي كثيراً ما أعلن من طرف واحد أنه «اليسار الوحيد» في إسرائيل، هو جزء من هذه الحكومة وهذه السياسة وهذه المغالاة الاقتصادية- الاجتماعية الرجعية.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع  
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY  
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة  
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook  
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

You Tube  
http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية  
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي